

■ **الصمط: الهيئة تنتهج أفضل الممارسات العالمية في عملية قياس الأثر ومدى التغيير في حياة المستفيدين**



مشروع حياكة وتطريز بالأردن



بدر الصميح

فيما يحتفل العالم
باليوم الدولي للمؤسستين
المتناهية الصغر والصغيرة
والمتوسطة في 27 يونيو
تحت شعار "مع الشركات
الصغيرة خلال أزمة كوفيد
19"، كشف المدير العام
للهيئة الخيرية الإسلامية
العالية د.مير المصطفى
عن أن الهيئة استطاعت
من تأسيسها في منتصف
ثلاثينيات القرن الماضي
تحويل 43,877 متسرعاً
وصغيراً ومناهي الصغر
في 32 دولة عربية وآسيوية
وأفريقية بصيغة القرض
والحسن وذلك في إطار
جهودها لمكافحة الفقر
والجمل.

وقال الصميط في تصريح صحافي بهذه المناسبة التي تصادف 27 يونيو إن الهيئة تستكث من تدوير المبالغ المستدرة من القروض الـ 11 مرة بقيمة 57 مليون دولار للشمول مستفيدين آخرين وضمان استمرارية برنامج الإقراض في مجال إنشاء ودعم المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة، مشيراً إلى أن عدد الأسر المستفيدة من تلك المشاريع

وصل إلى 72,091 أسرة، بما
يوازي 365,920 مستفيداً،
وأن متوسط قيمة القرض
للمشروع الواحد بلغ 1350
دولاراً.

ولفت الصميط إلى أن المشاريع التنموية بخلاف جميعها تهدي دورا مهما في تنمية اقتصادات الدول الفقيرة والنامية، وتسهم في تقليل عدد العاطلين عن العمل، وترفع من المستويات المعيشية للأسر المحتاجة، والأسر الفقيرة والمهمشة، كما توفر السبل لتلبية قدرة أفراد الشرائح على توفير مواردها الذاتية واعتمادها على الكفاية الذاتي وقابليتها على العون والفكر، وتأكيد حزام المجتمع لها ولقدراتها. وأشار الصميط إلى أن برامج المشاريع التنموية تمثل إحدى الأدوات الفعالة التي تسعى إليها الأخيرة للاستثمار فيها بغية تحقيق الأثر في تحسين نوعية حياة الفئات المستهدفة، موضعا

تحمل سمة الاستدامة في المجتمعات الفقيرة خصوصاً الأشد فقراً.

وعن رسالته للمتبرعين
بشأن أهمية المشاريع
التنموية عوضاً عن نظراتها

التقليدية، قال الصميط: إن المشاريع التنويعية أثبتت جدواها وقدرتها الفعالة على إحداث الأثر في حياة الفئات المستهدفة من خلال تحسين جودة الحياة والتحول من انتظار المستفيدين للمساعدات إلى الاعتماد على الذات من خلال دخل مستدام، متابعا: كما إن هذه المشاريع تسهم في خلق فرص التوظيف الذاتي.

والتي تركز على التدريب والتأهيل ورفع القدرات والحد من البطالة، مشيراً إلى أنها تساعد على خلق جيل يمتلك قدرات اقتصادية متنامية، فضلاً عن تلبيبة احتياجات الأسواق المحلية من المنتجات والسلع والخدمات وتشجيع الاقتصاد الوطني.